الصباح الاقتصادية
16
العدد 1670 - السنة السادسة
الاثنين 17 ذي القعدة 1434 - الموافق 23 سبتمبر 2013
Monday 23 September 2013 - No.1670 - 6th Year

ارتفعت ثم انخفضت بشكل طفيف للغاية في أولى جلسات الأسبوع

البورصة تستعد للأفضل... والسيولة فوق الـ 55 مليوناً

- أجواء إيجابية دفعت المؤشر الوزني ومؤشر كويت 15 للصعود
- الشركات القيادية بقيادة بيت التمويل تحلق عالياً
- عمليات شراء واسعة على الشركات الرخيصة

بداية مريحة

- دخول قوي على معظم الشركات في وقت المزاد
- المراقبون يؤكدون أن الجلسات القادمة ستكون مميزة
- المضاربات مستمرة وعمليات جني أرباح على الأسهم المرتفعة

كتب المحرر الاقتصادي

صحح امس سوق الكويت نفسه بنفسه خلال الجلسة وهي اولى جلسات الاسبوع، حيث بدأ مرتفعا ثم انخفض في اخر ربع ساعة وذلك بسبب عمليات جني ارباح.

وفي المقابل شهد السوق عمليات شراء واسعة استهدفت الشركات الرخيصة والواعدة، والتي واجهت موجة بيع، فيما تميز من الشركات القيادية والكبيرة والبنوك بقيادة بيت التمويل الذي ساهم برفع قيمة السيولة.

وفي وقت المزاد عاد السوق ليقلص خسائره اكثر من 20 نقطة، حيث اقفل على انخفاض بسيط بـ 2.3 نقطة وبيقمة تداول تجاوزت 55 مليون دينار.

واكد المراقبون ان السوق يستعد لانطلاقة جديدة بعد ان اعطى في جلسة امس مؤشرات ايجابية وان الاوضاع ممتازة وما حصل هو امر طبيعي بعد سلسلة من الارتفاعات.

وقال المراقبون ان بيت التمويل اعطى جرعة قوية للسوق ودفع عدد من الاسهم للصعود وان الايام المقبلة ستشهد صعودا كبيرا.

وبدأ امس سوق الكويت رحلة جديدة من الاستقرار وسط اجواء ايجابية بعد ان ارتفعت قيمة السيولة لتصل في اكثر من جلسة فوق حاجز الـ 60 مليون دينار وهي قيمة قياسية لم يشهدها منذ فترة ما قبل شهر رمضان الماضي، ومن ثم حقق السوق مكاسب كبيرة على ضوء الرغبة الشرائية الواسعة التي تركز على الاسهم الرخيصة والواعدة.

واكد المراقبون ان السوق اعاد الثقة من خلال عمليات الشراء المكثفة واخفاء خسائر تكبدها خلال ثلاثة اسابيع ماضية، جاءت نتيجة توتر الاوضاع السياسية على الساحة السورية، حتى وصلت صيغة جديدة للحل السياسي ما اعطى الاسواق العالمية والخليجية دفعة من التفاؤل فحققت ارتفاعات غير عادية، ومن ثم تبعها سوق الكويت.

وقال المراقبون ان عمليات التذبذب وجني الارباح طبيعية بعد الارتفاعات التي شهدها سوق الكويت منذ بداية الاسبوع وان هناك توقعات بان يواصل مسيرته في الصعود خلال الاسبوع الجاري، حتى وان تعرض الى انخفاضات، لكنها ستكون مؤقتة.

وتوقع المراقبون ان يصل السوق الى مستوى 8 آلاف نقطة خلال هذا الاسبوع او الاسبوع المقبل كحد اقصى على وقع عمليات الشراء الواسعة والارتفاعات القياسية.

وكان سوق الكويت صعد 38 نقطة في اخر جلسة الاسبوع الماضي بعد ان ظهرت بوادر ايجابية ما دفع الصغار والكبار إلى الدخول إلى الشركات الرخيصة والواعدة، في حين ظلت الشركات القيادية بعيدة من الحركة اليومية.

ورغم عمليات جني الارباح الواضحة التي شملت عددا من الاسهم الرخيصة، وهذا ما ادى الى حالة من التذبذب الا انه في المقابل هناك عمليات شراء واسعة ساهمت في دفع السوق للامام، حيث ارتفعت شركات رخيصة بالحد الادنى.

واكد المراقبون ان جلسة نهاية الاسبوع ممتازة للغاية، وتشير الى ان السوق مقبل على صعود قياسي جديد مع بداية الاسبوع الجاري ما لم تظهر تطورات «معاكسة»، مشيرين الى ان السوق استعاد شيئا فشيئا الخسائر الفادحة التي تكبدها خلال فترة «الازمة السورية».

واكد المراقبون ان السوق شهد نشاطا واضحا بعد الدخول على مجاميع «ايفا» والاستثمارات الوطنية ومدينة الاعمال ما دفعه الى الارتفاع القياسي في ظل تلاشي الاوضاع الجيوسياسية والتي خلقت ظروفا ملائمة للاستثمار والشراء.

وقال المراقبون ان العديد من الشركات بالحد الاعلى وحققت قفزات كبيرة نتيجة الزخم الشرائي والرغبة الشرائية التي اتسعت دائرتها.

ومضى المراقبون أن من الطبيعي ان تحصل عمليات جني ارباح بعد ارتفاعات قياسية شهدها المؤشر السعري، في حين ان عمليات تجميع واضحة استهدفت الاسهم الواعدة استعدادا لجولة جديدة من الصعود.

وكان سوق الكويت خرج في اخر ثلاثة ايام في الاسبوع الماضي من عنق الزجاجة بصعوده بشكل قياسي وتحقيقه ارقاما قياسية بعد ان هوت المؤشرات وفقدت خسائر كبيرة ما انعكس ذلك على نفسيات المتداولين.

واغلق سوق الكويت للاوراق المالية تداولاته امس على تذبذب في مؤشراته الثلاثة حيث ارتفع الوزني 0.7 نقطة و«كويت 15» 6.13 نقطة في حين انخفض السعري 2.39 نقطة.

وبلغت قيمة الاسهم المتداولة عند الاغلاق حوالي 55.4 مليون دينار كويتي بكمية اسهم تقدر بنحو 595.4 مليون سهم من خلال 11950 صفقة، وكانت اسهم شركات «اسيكو» و«اسمنت ابيض» و«منزهات» و«صافتك» و«مصالح ع» الاكثر تداولا في حين كانت «الديرة» و«المستثمرون» و«ميادين» و«ايفا» و«ابيار» اكثر الشركات ارتفاعا.

تداول سهم «بتروجلف» من دون زيادة رأس المال

اعلنت شركة الخليجية للاستثمار البترولي «بتروجلف» بانه وبشان موافقة الجمعية العمومية العادية وغير العادية للشركة زيادة راس مال الشركة وذلك عن طريق اصدار 100.000.000 سهم وجميع هذه الاسهم نقدية وبقيمة اسميه 100 فلس للسهم الواحد وبدون علاوة اصدار.

فقد حدد مجلس الادارة فترة الاستدعاء لتلك الزيادة لتكون خلال الفترة من اليوم الموافق 23-09-2013 ولمدة 15 يوما تنتهي بتاريخ يوم الاثنين الموافق 07-10-2013 وتكون للمساهمين المسجلين بسجلات الشركة بتاريخ يوم الاحد الموافق 22-09-2013 وعليه سيتم تداول سهم الشركة بدون زيادة راس المال اعتبارا من اليوم.

«أسواق المال» تدعو المتعاملين إلى تجنب الممارسات التي يعاقب عليها قانون الهيئة

- لا يجوز التشجيع أو التوصية العلنية على شراء أو بيع ورقة مالية

«كونا»: دعت «هيئة اسواق المال الكويتية» المتعاملين في سوق الكويت للاوراق المالية «البورصة» وكل الاشخاص الخاضعين لاحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 بشان انشاء الهيئة الى تجنب الممارسات والسلوكيات التي يعاقب عليها القانون.

ونبهت الهيئة في بيان صحافي على موقعها الالكتروني امس المتعاملين الى ضرورة تجنب التلاعب عند تداول الأوراق المالية كالتشجيع أو التوصية العلنية على شراء أو بيع ورقة مالية حال ثبوت وجود مصلحة غير معلنة للشخص الذي شجع أو أوصى بذلك بشكل علني.

وأوضحت ان المصلحة غير المعلنة تعني أي عمولة خفية أو عائد مادي أو هبة أو هدية من مصدر أو وسيط أو متداول أو مستشار أو وكيل اكتتاب لها علاقة بالورقة المالية.

وقالت ان القانون وضع جزاءات رادعة على التلاعب المذكور وتتمثل في عقوبةالحبس مدة لا تتجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن مبلغ خمسة آلاف دينار ولا تتجاوز 50 الف دينار أو باحدى هاتين العقوبتين.

واضافت «كما يحكم على الجاني برد قيمة المنفعة المالية التي حققها أو قيمة الخسائر التي تم تجنبها نتيجة ارتكابه جريمة التلاعب المذكور».

ودعت جميع المتعاملين في نشاط الأوراق المالية الى ضرورة الالتزام بقانون الهيئة ولائحته التنفيذية وتجنب كل الممارسات المشبوهة التي تنطوي على أي سلوك يحظره قانون الهيئة وبما يساعد على تنمية بيئة استثمارية تتميز بالعدالة والتنافسية والشفافية في مجال تداول الأوراق المالية. وتأسست هيئة أسواق المال الكويتية وفقا للقانون رقم 2010/7 الذي اقره البرلمان الكويتي في فبراير 2010 وبموجبه تقوم الهيئة بتنظيم ومراقبة أنشطة الأوراق المالية وتحقيق مبدأ الشفافية والعدالة والكفاءة والزام الشركات المدرجة بتنفيذ مبادىء حوكمة الشركات وحماية المستثمرين من الممارسات غير العادلة والمخالفة لقانون الهيئة.

«العقارات المتحدة» بصدد إتمام المراحل النهائية من بيع قطعتي أرض بقطر

أعلنت شركة العقارات المتحدة «متحدة» بانها بصدد بيع عدد «2» قطعة ارض في مدينة الطاقة - دولة قطر. وأوضحت الشركة في بيانها اليوم بانها ستوافي ادارة السوق بتفاصيل وارباح البيع فور اتمام الصفقة وتوقيع العقود واستلام المبلغ. هذا للعلم.

شعار العقارات المتحدة

للقضاء على أية ظواهر سلبية

خبراء اقتصاديون: تفعيل قرارات نيابة سوق المال ضرورة لتحقيق مزيد من الشفافية

- الخطوة تسهم في إعادة الكويت إلى ريادتها الاقتصادية

عدنان الدليمي

علي النمش

- لابد من الإعلان عن المتورطين والتركيز على الأسهم التي يتم رفع أسعارها

«كونا»: دعا خبراء اقتصاديون كويتيون الى ضرورة تفعيل ومتابعة القرارات التي تصدرها نيابة سوق المال عن شبهة وقوع جرائم في الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية «البورصة» بغية تحقيق المزيد من الشفافية التي تتسم بها أهداف الهيئة منذ تاسيسها عام 2010.

ورأى الاقتصاديون في لقاءات متفرقة مع وكالة الانباء الكويتية «كونا» امس ان تفعيل المواد من شانه القضاء على أية ظواهر سلبية ويعيد الى الكويت ريادتها الاقتصادية في المنطقة العربية الى جانب الاسهام في تحويلها الى مركز مالي وتجاري اقليمي.

وقال الخبير في أسواق المال محمد الثامر انه من خلال متابعة تداولات البورصة ووفق القانون تم ضبط شبهات ترفيع بعض أسعار الاسهم والتدخل في مستوياتها والتاثير عليها كما تم تحديد المعنيين بامر هذه الجريمة ومساءلتهم عن ظروف وملابسات هذه القضية.

وأضاف الثامر ان القانون يتيح لنيابة سوق المال احالة بعض المتداولين والوسطاء وتوجيه الانذارات الى الشركات من أجل استقصاء الحقائق ما يعني أن هناك تحركا جادا من جانب الهيئة لضبط ايقاع مجريات الحركة «لكننا لم نسمع عن أية أحكام صدرت لا من المحكمة أو الهيئة أو البورصة».

وأكد ضرورة تحقيق مبدأ الشفافية واعلان المتورطين عن الشبهات وعدم التشهير بشخص دون سواه داعيا الى وجوب التركيز على الاسهم التي يتم ترفيع اسعارها بنسب تجاوزت ال 150 في المئة ما يدل على تاثيراتها المصنعة واجراء غربلة مستمرة لتبيان ما اذا كانت هذه التجاوزات عن عمد أو عن خطأ يرتكب عبر متداول أو لكنه يرقى الى خانة الشبهة.

وذكر «ان السوق الكويتي مضاربي بطبعه ولا نلوم ادارة البورصة أما اذا كنا نرغب في أن يكون السوق استثماريا فلا بد من تفعيل التشريعات المنظمة على أسس العدالة وتعميم الشفافية».

ودعا الثامر الى تقنين عمليات نشر الافصاحات لان التمادي فيها قد يضر الشركة على اعتبار ان هناك تحركات في المصلحة العامة ولكنها قد تكون في نطاق يتطلب ذلك.

من جانبه قال المدير العام لشركة «مينا» للاستشارات المالية والاقتصادية عدنان الدليمي ان كل الاحالات التي تمت الى نيابة سوق المال دون استثناء لا بد أن يتم الافصاح عنها وعن مجريات التحقيق فيها اذ لا تزال النيابة تدرس تلك الحالات لمعرفة ما اذا كانت تتضمن شبهة وقوع جريمة أو جناية يعاقب عليها القانون. واضاف الدليمي ان «هناك من لديه وجهة نظر تجاه مادة انشاء نيابة سوق المال اذ ليس من السهل اثبات القصد من وراء الحالة المبلغ عنها التي تتطلب وجود ادلة قوية بان هذا الشخص يوهم المتعاملين بهذه التداولات» موضحا ان كثيرا من الحالات تم نقضها لان لجنة التاديب رفضت اقرارها.

من جهته قال المحلل المالي علي النمش ان هيئة اسواق المال تسير في آلية عملها وفق القانون الذي يخولها تحويل البلاغات التي تشك فيها عن شبهة وقوع جريمة الى نيابة سوق المال التي بدورها ترسل نتيجة تحقيقاتها الى محكمة لتحكم على الشبهة لكن هناك كثيرا من البلاغات ينقصها الايضاح.

ورأى النمش «وجوب ان يشتمل البلاغ على ماهية ونوعية المخالفة وتفاصيلها الكاملة وما اذا تم حفظها أم لا بغية خلق نوع من الشفافية وان نعلم ما اذا تمت التسوية على بلاغات أم لا وقيمة الربح المحقق منها وما اذا كانت التسويات ستخفف من الوضع على المضارب أم أن الحكم سيكون رادعا». وأضاف «لم نسمع عن أحكام واضحة ولكن ما نسمعه عن مجالس التاديب لبعض الشركات ما يعني أن هناك حاجة ماسة الى تحقيق المزيد من الشفافية دون مواربة من أحد أو على أحد». من ناحيته قال المحلل المالي محمد الهاجري «ان آليات الافصاح عن نتيجة البلاغات التي يتم تقديمها لنيابة سوق المال عن شبهات وقوع جرائم لها ضوابطها المتبعة عالميا لكنها في الكويت تفتقد الى المعايير المحددة لها». وذكر الهاجري ان من سلوكيات بعض المضاربين امتلاك اكثر من حساب بحيث اذا تم تضييق الخناق عليه في حساب لجأ الى حسابات اخرى لتكرار فعلته مبينا ان من التلاعبات التي ترقى الى الشبهة وجود ارتفاعات على سهم ما «ثم نجد اعلانا من الشركة في اليوم التالي أو بعده بأيام عدة على وجود صفقة او عقد ما يدل على شبهة الترفيع لقيمة السهم».

الإفصاح الفوري عن البلاغات المقدمة للنيابة

دعا الدليمي ضرورة الافصاح الفوري عن نتيجة البلاغات المقدمة الى النيابة لتبيان ما اذا كانت الشركة المستهدفة تعرضت الى غرامات معينة او جزاءات مثلما حدث في السوق السعودي حيث غرم مضاربون بملايين الريالات نتيجة تلاعبهم ببعض الاسعار وهو نموذج جيد لا بد من اتباعه في السوق الكويتي.

«الاستثمار الخليجي» توقع عقود شراء أصول استثمارية قيمتها 3.2 ملايين دينار

١ «كونا»: وقعت شركة «بيت الاستثمار الخليجي» عقودا لشراء أصول استثمارية من بعض شركاتها التابعة بقيمة اجمالية بلغت نحو 3.2 ملايين دينار كويتي.

وقالت الشركة في بيان نشر على موقع البورصة الالكتروني انها وقعت مع شركة مكامن القابضة «تابعة» عقدا ينص على ان الاستثمارات المشتراة منها هي شركة المتحد للاستثمار والتطوير العقاري بمبلغ 850.4 الف دينار وشركة افكار القابضة «زميلة» بمبلغ 41.6 الف دينار.

وأضافت أنها وقعت عقدا مع شركة مراسي القابضة «تابعة» ينص على ان الاستثمارات المشتراة منها هي شركة مدينة نافي مومباي للاستثمار بمبلغ 302ر8 الف دينار وشركة مزن الاستثمارية القابضة بمبلغ 207.8 الف دينار.

كما وقعت عقدا مع مدينة الطاقة للاستثمار بمبلغ 270.2 الف دينار وشركة افكار القابضة «زميلة» بمبلغ 121.03 الف دينار وعقدا مع شركة تملك القابضة «تابعة» والاستثمارات المشتراة منها هي شركة نافيمار للمشروعات البحرية «زميلة» بمبلغ 1.1 مليون دينار.

واضافت الشركة ان صفقات شراء الأصول الاستثمارية المشار اليها لن يكون لها أي تاثير مادي على البيانات المالية وحقوق مساهمي الشركة الأم.

يذكر ان شركة بيت الاستثمار الخليجي تاسست في عام 1998 وأدرجت في سوق الكويت للاوراق المالية «البورصة» في عام 2002 ويبلغ رأسمالها المصرح به 44.2 مليون دينار.

وتكمن اغراض الشركة في التعامل في انشطة الاستثمار والخدمات المالية والاستثمارية المتعلقة بها وتتم جميع الأنشطة وفقا لتعاليم الشريعة الإسلامية.

بيت الاستثمار الخليجي
Gulf Investment House

شعار «الاستثمار الخليجي»